

Distr.: General
15 September 2020

القرار 2542 (2020)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 8758، المعقودة في 15 أيلول/سبتمبر 2020

إن مجلس الأمن،

إذ يشـــير إلى قراره 1970 (2011) وجميع قراراته اللاحقة المتعلقة بليبيا، بما في ذلك القرارات 2259 (2015) و 2486 (2019) و 2510 (2020)،

وإذ يعيد تأكيد التزامه الراسخ بسيادة ليبيا واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية،

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2020/832)،

وإذ يعرب عن دعمه القوي للجهود المتواصلة للبعثة، وإذ يشكر الممثل الخاص السابق للأمين العام، غسان سلامة، على كل ما قام به من عمل دؤوب والممثلة الخاصة للأمين العام بالنيابة، ستيفاني وليامز، على ما بذلته من جهود،

وإذ يشـدد على أهمية الدور المركزي الذي تؤديه الأمم المتحدة في تيسير الاضطلاع بعملية سياسية تشمل الجميع تتولى ليبيا قيادتها وتمسك بزمام الأمور فيها وفي التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار،

وإذ يقر بالحاجة إلى زيادة الحوار وتعزيزه مع الأطراف الليبية والجهات الفاعلة الدولية على حد سواء من أجل تيسير عملية سياسية تشمل الجميع تتولى ليبيا قيادتها وتمسك بزمام الأمور فيها، *وإذ يقر كذلك* بالحاجة الملحّة لأن يعيّن الأمين العام مبعوثا خاصا إلى ليبيا،

وإذ يدعو جميع الأطراف إلى العمل معا بروح من التوافق، والامتناع عن أي أعمال من شأنها أن تقوض العملية السياسية، وإلى ممارسة ضبط النفس، وحماية المدنيين، والانخراط بجدية في المصالحة الوطنية، *وإذ يشير* إلى أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري في ليبيا، *ويدعو* من جديد جميع الأطراف إلى الالتزام دون تأخير بوقف دائم لإطلاق النار وبالحوار السياسي تحت قيادة المبعوث الخاص للأمين العام،





وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء استمرار الأعمال العدائية في ليبيا واستهداف الأعيان المدنية وتدميرها، ***وإذ يعرب كذلك*** عن القلق إزاء اســـتغلال الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة العنيفة للنزاع، ***وإذ يلاحظ*** تأثير النزاع على البلدان المجاورة والمنطقة،

وإذ يحث الأطراف على كفالة مشـــاركة المرأة بصـــورة كاملة ومتســـاوية وفعالة ومجدية في جميع الأنشـــطة والقرارات المتعلقة بالانتقال الديمقراطي وحل النزاع وبناء الســـلام، ***وإذ يقر*** بالحاجة إلى حماية منظمات الدفاع عن حقوق المرأة والعاملات في مجال بناء الســـلام من التهديد والانتقام، ***وإذ يدعم*** الجهود التي يبذلها كل من المبعوث الخاص للأمين العام والبعثة من أجل تيسير انخراط النساء من مختلف أطياف المجتمع الليبي ومشـاركتهن على نحو أوسـع نطاقا في العملية السـياسـية والمؤسـسـات العامة، ***وإذ يقر*** بأن العملية السياسية ينبغي أن تشمل جميع الليبيين،

وإذ يحث على مشاركة الشباب مشاركة كاملة وفعالة ومجدية في جهود السلام،

وإذ يشـــير إلى التزام الأطراف الليبية بالعمل على نحو بنّاء مع الأمم المتحدة لتنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية سلمية ذات مصداقية، وباحترام نتائج تلك الانتخابات، حسب ما اتفقت عليه الأطراف الليبية في بـاريس في أيـار/مـايو 2018، وفي بـاليرمو في تشـــرين الثـاني/نوفمبر 2018، وفي أبو ظبي في شـباط/فبراير 2019، ***وإذ يرحب*** بالعمل المتواصـل الذي تضـطلع به المفوضـية الوطنية العليا للانتخابات، واللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية، للتحضير للانتخابات الوطنية والبلدية وإجرائها، ***وإذ يرحب كذلك*** بالدعم الذي تقدمه البعثة لهذا العمل، وينوه بالدور الرئيســـي الذي يؤديه كل من المبعوث الخاص للأمين العام والبعثة في التشـاور مع الأطراف الليبية من أجل وضـع الأسـاس الدستوري للانتخابات واعتماد القوانين الانتخابية اللازمة،

وإذ يكرر دعوته جميع الليبيين إلى العمل البناء من أجل توحيد المؤسسات العسكرية والاقتصـادية الليبية؛ وإنشـــاء قوات أمن وطنية موحدة ومعززة خاضـــعة للســـلطة الحكومية المدنية؛ وتوحيد مصـــرف ليبيا المركزي،

وإذ يدرك الحاجة إلى التخطيط لنزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها، وإصـلاح قطاع الأمن، وإنشاء هيكل أمني جامع بقيادة مدنية لليبيا ككل،

وإذ يرحب بالحوار الاقتصـــادي الجاري في ليبيا والمنطقة، وبالدور الذي تؤديه البعثة دعما لذلك، وإذ يدعو الســلطات الليبية إلى العمل على إعادة توحيد المؤســســات الاقتصــادية، وإصــلاح البنية التحتية الحيوية، وتحسين تقديم الخدمات، وتحسين الشفافية والمساءلة في المؤسسات العامة، ***وإذ يرحب كذلك*** بدور البعثة في دعم إجراء مراجعة مســتقلة لحســابات المصـــرف المركزي، ***وإذ يشـــدد*** على أهمية التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، ***وإذ يعرب*** عن القلق إزاء تدخل الجماعات المسلحة في مؤسسات ليبيا السيادية،

وإذ يشـــير إلى أن موارد ليبيا من النفط هي موارد لصـــالح جميع الليبيين، ويجب أن تظل تحت السـيطرة الحصـرية للمؤسـسـة الوطنية للنفط، ***وإذ يدين*** الإغلاق القسـري للمرافق النفطية، ***وإذ يشـير*** إلى أن حكومة الوفاق الوطني تملك وحدها سلطة الرقابة على المؤسسات الاقتصـادية والمالية الليبية، وهي المسؤولة عن كفالة إدارة الإيرادات في جميع أنحاء البلد بطريقة شفافة وعادلة وخاضعة للمساءلة،

وإذ يشير إلى ضرورة أن تقوم الدول الأعضاء، حسب نص الاتفاق السياسي الليبي، بوقف ما تقدمه من دعم إلى المؤسسات الموازية غير المشمولة بالاتفاق، وما تقوم به من اتصالات رسمية معها،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية في ليبيا، بما في ذلك تدهور مستويات المعيشة وعدم كفاية الخدمات الأساسية، وإزاء الحالة التي يواجهها المهاجرون واللاجئون والمشردون داخليا، بما في ذلك تعرضهم للعنف الجنسي والجنساني، ***وإذ يدعو*** السلطات الليبية إلى اتخاذ خطوات نحو إغلاق مراكز الاحتجاز والقيام على وجه السرعة بالتخفيف من معاناة جميع الناس في ليبيا من خلال الإسراع في توفير الخدمات العامة في جميع أنحاء البلد،

وإذ يحث جميع الأطراف على تنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وعلى منع ومواجهة العنف الجنسي في حالات النزاع، ***وإذ يدعو*** السلطات الليبية إلى وضع حد للإفلات من العقاب على جرائم العنف الجنسي والجنساني، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار 1325 (2000)،

وإذ يشير إلى القرار 2510 (2020) الذي طالب جميع أطراف النزاع بالامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني،

وإذ يشدد على وجوب محاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وعن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان،

وإذ يدعو السلطات الليبية إلى أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة من أجل التحقيق في انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والتقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب والعنف الجنسي والعنف الجنساني وإساءة المعاملة في السجون ومراكز الاحتجاز، وأن تحاسب المسؤولين عنها،

وإذ يشير إلى أهمية حماية الأطفال، على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، واتخاذ التدابير المناسبة في هذا الصدد، ***وإذ يعرب*** عن القلق إزاء ما ورد من تقارير عن ارتكاب انتهاكات وتجاوزات ضد الأطفال في ليبيا، ولا سيما تلك التي تنطوي على قتل الأطفال وتشويههم، واختطاف الأطفال، والعنف الجنسي المرتكب ضد الأطفال، وتجنيد الأطفال أو استخدامهم، ومنع إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأطفال، وشن هجمات على المدارس والمستشفيات في انتهاك للقانون الدولي، ***وإذ يحث*** جميع الأطراف على وقف هذه الممارسات فورا،

وإذ يكرر الإعراب عن بالغ قلقه إزاء تهريب المهاجرين واللاجئين والاتجار بالبشر عبر ليبيا، وإذ يرحب بالعمل الذي تنهض به البعثة في تنسيق عملية تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين والمهاجرين ودعمها،

وإذ يشير إلى القرار 2532 (2020)، ***ويعرب*** عن بالغ قلقه إزاء الأثر المدمر لجائحة كوفيد-19 في ليبيا، وإذ يلاحظ القيود المفروضة على السفر الدولي بسبب جائحة كوفيد-19،

وإذ يكرر تأكيد طلبه أن تقدم جميع الدول الأعضاء دعمها الكامل للجهود التي يبذلها كل من المبعوث الخاص للأمين العام والبعثة، وإذ يدعو الدول الأعضاء إلى استخدام ما لها من نفوذ لدى الأطراف لتحقيق وقف دائم لإطلاق النار وإرساء عملية سياسية تستوعب الجميع، ***وإذ يعترف*** بالدور الهام الذي تؤديه

البلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي، ***وإذ يكرر*** كذلك تأكيد دعوته جميع الأطراف إلى أن تتعاون مع البعثة على نحو تام فيما تنفذه من أنشطة، بما يشمل اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان أمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وكفالة تنقلهم بدون عوائق، وإذ يشكر حكومة تونس على ما تقدمه من دعم،

وإذ يشير إلى التزام المشاركين في مؤتمر برلين بالامتناع عن التدخل في النزاع المسلح أو في الشؤون الداخلية لليبيا، وإلى دعوتهم الجهات الفاعلة الدولية إلى أن تحذو حذوهم،

وإذ يشدد على أهمية كفالة التنفيذ الكامل لتدابير الجزاءات القائمة، وإبلاغ لجنة الجزاءات التابعة للأمم المتحدة، المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011)، بما يقع من انتهاكات، ***وإذ يشير*** في هذا الصدد إلى أن الجهات التي تشارك في أعمال تهدد السلام أو الاستقرار أو الأمن أو توفر الدعم لتنفيذها في ليبيا، أفرادا كانت أم كيانات، يمكن أن تفرض عليها جزاءات محددة الهدف عملا بالقرار 2441 (2018) والقرارات اللاحقة،

وإذ يدعو جميع الدول الأعضاء إلى الامتثال التام لحظر توريد الأسلحة، تماشيا مع القرار 2441 (2018) وجميع قراراته اللاحقة والسابقة المتعلقة بالحظر، ***وإذ يدعو كذلك*** جميع الدول الأعضاء إلى عدم التدخل في النزاع أو اتخاذ تدابير تؤدي إلى تفاقم النزاع،

وإذ يشير إلى أنه قرر، في قراره 2213 (2015)، أن الحالة في ليبيا لا تزال تشكّل تهديدا للسلام والأمن الدوليين،

1 - ***يقرر*** أن يمدد، حتى 15 أيلول/سبتمبر 2021، ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وأن تتولى البعثة، بوصفها بعثة سياسية خاصة متكاملة، وبما يتفق تماما مع مبادئ الإمساك بمقاليد الأمور على الصعيد الوطني، ممارسة الوساطة وبذل المساعي الحميدة لتحقيق ما يلي:

‘1’ تعزيز عملية سياسية وحوار أمني واقتصادي شاملين للجميع؛

‘2’ تعزيز الاستمرار في تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي؛

‘3’ المساعدة على توطيد الترتيبات التي اتخذتها حكومة الوفاق الوطني فيما يتعلق بالحوكمة والأمن والشؤون الاقتصادية، بما في ذلك دعم الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية؛

‘4’ المساعدة على التوصل إلى وقف لإطلاق النار وتقديم الدعم المناسب لتنفيذه، بمجرد موافقة الأطراف الليبية عليه؛

‘5’ دعم المراحل اللاحقة من العملية الانتقالية الليبية، بما في ذلك العملية الدستورية وتنظيم الانتخابات؛

‘6’ التنسيق والتعاون الوثيقان مع الجهات الفاعلة الدولية، بما في ذلك البلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية؛

‘7’ تقديم الدعم إلى المؤسسات الليبية الرئيسية؛

‘8’ تقديم الدعم، بناء على الطلب، من أجل توفير الخدمات الأساسية وإيصال المساعدات الإنسانية، لأغراض منها التصدي لجائحة كوفيد-19، وفقا للمبادئ الإنسانية؛

‘9’ الرصد والإبلاغ عن تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك العنف الجنسي في حالات النزاع، ولا سيما من خلال النشر الفعال للمستشارين المعنيين بشؤون حماية النساء والأطفال؛

‘10’ تقديم الدعم في تأمين الأسلحة والأعتدة المتصلة بها غير الخاضعة للمراقبة ومكافحة انتشارها؛

‘11’ تنسيق المساعدة الدولية وتقديم المشورة والمساعدة دعماً للجهود التي تقودها حكومة الوفاق الوطني في سبيل تحقيق الاستقرار في المناطق الخارجة من النزاع، بما فيها المناطق المحررة من قبضة تنظيم داعش؛

2 - ***يقرر كذلك*** أن يقود البعثة مبعوث خاص للأمين العام يتولى القيادة العامة للبعثة، مع التركيز بوجه خاص على المساعي الحميدة والوساطة لدى الجهات الفاعلة الليبية والدولية لإنهاء النزاع، وأن يتولى منسق للبعثة، تحت سلطة المبعوث الخاص، مسؤولية العمليات اليومية والشؤون الإدارية للبعثة، ويطلب أن يعيّن الأمين العام مبعوثه الخاص دون تأخير؛

3 - ***يطلب*** أن تقدم البعثة تقاريرها إلى مجلس الأمن عن طريق المبعوث الخاص للأمين العام؛

4 - ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يقيّم الخطوات اللازمة للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار، والدور الذي يمكن أن تؤديه البعثة في توفير دعم قابل للتوسع لوقف إطلاق النار، إلى جانب تقريره المرحلي بشأن المقترحات المتعلقة بالرصد الفعال لوقف إطلاق النار تحت رعاية الأمم المتحدة، وتوصياته إلى المجلس بشأن الخيارات الواردة في ورقة التفعيل بالصيغة الواردة في الوثيقة S/2020/63، على النحو المطلوب في القرار 2510 (2020)، والتي ينبغي تقديمها، مع المستجدات اللازمة، في موعد لا يتجاوز 60 يوما من اتخاذ هذا القرار، والخطوات المطلوبة لتحريك العملية السياسية إلى الأمام من مسارها الراهن، وأن يبلغ في تقاريره الدورية عن التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف؛

5 - ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يجري، وفقا لأفضل الممارسات، استعراضا استراتيجيا مستقلا للبعثة ويبلغ المجلس بنتائجه في أجل أقصاه 31 تموز/يوليه 2021، على أن يشمل الاستعراض ما يلي:

‘1’ تقييم وتوصيات بشأن تحسين كفاءة البعثة من حيث الهيكل العام، وترتيب أولويات المهام، والقدرة والفعالية على مستوى الملاك الوظيفي، بما في ذلك ما يتعلق بالوساطة وإدارة عملية السلام؛

‘2’ مواصلة تقييم الخيارات المتعلقة بالرصد الفعال لوقف إطلاق النار تحت رعاية الأمم المتحدة، بما يشمل تقديم توصيات إضافية عند اللزوم؛

6 - ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يدرج في تقاريره الدورية معلومات عن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للتصدي لجائحة كوفيد-19، وعن تأثير الجائحة على قدرة البعثة على إنجاز المهام الموكلة إليها؛

7 - ***يشير*** إلى قراره القاضي بأن تمتثل جميع الدول الأعضاء لحظر توريد الأسلحة، ***ويطالب*** بأن تمتثل جميع الدول الأعضاء امتثالا تاما لحظر توريد الأسلحة المفروض بموجب القرار 1970 (2011)، بصيغته المعدلة بموجب قرارات لاحقة، وذلك بوسائل منها وقف تقديم كافة أشكال الدعم إلى جميع المرتزقة المسلحين وسحبهم، ***ويطالب*** جميع الدول الأعضاء بعدم التدخل في النزاع أو اتخاذ تدابير تؤدي إلى تفاقم النزاع، ***ويرحب*** بالجهود التي يبذلها فريق الخبراء التابع للجنة الجزاءات المفروضة على ليبيا للتحقيق في انتهاكات حظر توريد الأسلحة، ***ويرحب كذلك*** بتعاون هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك البعثة، والأطراف المعنية الأخرى مع فريق الخبراء، ***ويشير*** إلى عزمه القيام، عن طريق لجنة الجزاءات التابعة له، بمحاسبة الأشخاص الذين ينتهكون حظر الأسلحة؛

8 - ***يطلب*** إلى البعثة أن تراعي تماما المنظور الجنساني طوال فترة ولايتها وأن تساعد حكومة الوفاق الوطني في كفالة المشاركة الكاملة والفعالة والمجدية للمرأة وتوليها دورا قياديا في الانتقال الديمقراطي وجهود المصالحة وقطاع الأمن وفي المؤسسات الوطنية، وفي حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي في حالات النزاع، تمشيا مع القرار 1325 (2000)، ***ويطلب كذلك*** تحسين البعثة لعملية الإبلاغ عن هذه المسائل؛

9 - ***يرحب*** بالتقدم المحرز في وضع استراتيجية سياسية شاملة وزيادة التكامل والتنسيق الاستراتيجي بين البعثة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في ليبيا بهدف دعم الجهود التي تقودها حكومة الوفاق الوطني في سبيل تحقيق الاستقرار في ليبيا، ويشجع على مواصلة العمل في سبيل ذلك، ويطلب إلى الأمين العام أن يدرج معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في سياق تقاريره الدورية؛

10 - ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يواصل موافاة مجلس الأمن كل 60 يوما، على الأقل، بتقرير عن تنفيذ هذا القرار؛

11 - ***يطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم حسب الضرورة، وبعد إجراء مشاورات مع السلطات الليبية، تقريرا عن التوصيات المتعلقة بدعم البعثة للمراحل اللاحقة من العملية الانتقالية الليبية، والترتيبات الأمنية للبعثة التي تكفل الحفاظ على خفة حركتها وسرعة استجابتها للتطورات الناشئة على أرض الواقع؛

12 - ***يقرر*** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.
